النحاس باشا
وقضية الأمير أحمد سيف الدين
(قضية الوثائق)

أ . د . السعيد رزق حجاج

أستاذ بجامعة الأزهر

النحاس باشا .. وقضية الأمير أحمد سيف الدين
(قضية الوثائق)

هذه القضية ـ موضوع المقال ـ من القضايا الشهيرة التى وقعت أحداثها فى نهايات القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد عام ١٨٩٨ ، ونظر إليها المصريون حينذاك باعتبارها شأنًا داخليًا يخص الأسرة الحاكمة لأنها وقعت بين اثنين من أمراء الأسرة : الأمير أحمد فؤاد والأمير أحمد سيف الدين ، وبعد ثلاثين عاما اشتعلت القضية من جديد ، لكنها فى هذه المرة أصبحت قضية رأى عام أفردت لها الصحف المصرية صفحاتها ، ونالت قدرًا كبيرًا من اهتمام الصحف البريطانية ، بل وصلت أصداؤها إلى مجلس العموم البريطانى واستغلها الأحرار الدستوريون للسطو على الحكم فى مصر والتشهير بزعيم الوفد مصطفى النحاس والإساءة إلى سمعته، وأدت إلى الإطاحة بالدستور والحياة النيابية فيما عرف بالانقلاب الدستورى الثاني وحكمت البلاد حكمًا استبداديًا مطلقًا على يد الملك أحمد فؤاد تدعمه بريطانيا وتنفذ سياسته حكومة أطلق عليها القبضة الحديدية برئاسة محمد محمود .

كانت البدايةعام ١٨٩٨ عندما كان الأمير أحمد فؤاد ابن الخديو اسماعيل يعيش عاطلاً ، يعيش حياته بين النساء والقمار والملاهى الليلية وينفق المال ببذخ مع أنه كان مفلسًا لكنه استغل توكيل زوجته " شويكار " لتمتد يده إلى أموالها دون استئذان ، وعندما عاتبته على ذلك وهددت بأنها ستلغى التوكيل للحفاظ على أموالها ، ثار وهدد وتوعد وسبها وامتدت يده عليها بالضرب أمام الخدم ، وأصدر حكمه بحبسها فى قصر الزعفرانة حتى لا ترى أحدًا ولا يراها أحد ، وعلم شقيقها الأمير أحمد سيف الدين بما حدث لها، فثارت ثائرته، وكان يكره أحمد فؤاد كرها شديدًا لأسباب كثيرة ، فعاتبه على إهانته لشقيقته، ولكن فؤاد وجه إليه المزيد من الشتائم ، وتطورت الأمور بين الأميرين إلى التشابك بالأيدى والأرجل أمام جمع كبير من الخدم وموظفى القصر ، وتفوق أحمد فؤاد

فى المعركة الدائرة وطرد أحمد سيف الدين شر طردة الذى هدد وتوعد بأنه سيقتل فؤاد مهما كان الثمن ، ولم يصدق أحد من الحاضرين أن هذا التهديد يمكن أن يتحول إلى حقيقة لأن أحمد سيف الدين كان معروفًا بضعف شخصيته وتردده ، كما أنه كان ضعيف البنية ولا يرى إلا وهو فى حالة سُكر بيّن .

إطلاق النار على الأمير أحمد فؤاد:

فى يوم ٧ مايو عام ١٨٩٨ وداخل الكلوب الخديوى ، دخل أحمد سيف الدين وأطلق على فؤاد ثلاث رصاصات استقرت الأولى فى فخده وطاشت الثانية ، وأما الثالثة وهى الأخطر فقد استقرت أسفل البطن وعلى الرغم من خطورة الحالة وصعوبتها ، إلا أن عناية الله لطفت به وتمكن الأطباء من انقاذه ونقل إلى لندن لاستكمال علاجه .

وأما القاتل أحمد سيف الدين ، فقد ألقى القبض عليه وقدم لمحاكمة عاجلة؛ طالب الإدعاء فيها بتوقيع أقصى العقوبة عليه لأن ما فعله هو شروع فى قتل وأنه سليم العقل ، ويعرف تماما خطورة ما يفعله ، وأن الذى وصل به إلى ارتكاب هذا الجرم ، الاستهتار ، وسوء السلوك ، وعدم التربية الصحيحة ، وكثرة المال بين يديه .

وبدا أحمد سيف الدين فى المحاكمة هادئًا رابط الجأش ، بينما وقف فريق من المحامين يدافعون عنه ، وحاولوا التأكيد للمحكمة أنه لم يكن يقصد قتل الأمير فؤاد على الإطلاق ، وأنه كان يهوش فقط ، بل وحاول بعض المحامين تصوير المسألة وكأنها كانت دفاعًا عن النفس لأن فؤاد هو الآخر كان يحمل سلاحًا وحاول استخدامه لولا أن سيف الدين سبقه إلى ذلك .

وجاء حكم المحكمة الذى كان يرأسها أحمد فتحى زغلول شقيق الزعيم سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ فيما بعد بالسجن سبع سنوات على أحمد سيف الدين الذى استقبل الحكم بغضب شديد معبرًا عن قسوته وأنه حكم جائر ، وكان الأغرب فى هذه القضية إعلان أحمد سيف الدين استبعاد فريق الدفاع بكامله

وتكليف شقيقته شويكار زوجة أحمد فؤاد التى طلقت منه فى أعقاب الحادث بالدفاع عنه وحدها ، لكن والدته وشقيقته طالبتا فريق الدفاع بالاستمرار حتى الاستئناف مع ضم محامى شاب كان فى بدايات اشتغاله بالمحاماة لكن أصبح من أشهر المحامين فى مصر بعد ذلك ، وهو ابراهيم الهلباوى . والذى يعنينا أن فؤاد أخذ يتماثل للشفاء وأن الصحف البريطانية حاولت استغلال الحادث للإساءة للأسرة الحاكمة فى مصر والتأكيد على أن الخلافات والمشاجرات بين أفرادها قد وصلت إلى حد خطير ، كما أشادت بالمحاكمة وقالت أنها خير دليل على العدالة التى تحققت فى مصر بعد الاحتلال البريطانى وأن جميع المواطنين فيها أصبحوا سواء أمام القانون بينما اهتمت الصحف المصرية بالجمهور الذى تابع المحاكمة وكان يتوقع أن يكون الحكم أقل من ذلك ، لكنها فى نفس الوقت أشادت بالقضاء المصرى ونزاهته .

وعند نظر الاستئناف ، فجر ابراهيم الهلباوى مفاجأة كبرى فى بداية دفاعه عندما وجد ممثل الإدعاء يطالب بتأييد الحكم السابق وهو سبع سنوات مؤكدًا أنه أقل مما يستحقه المتهم ، ولكن الهلباوى استعرض القضية بأسلوب رصين ومرافعة بليغة شدت الإنتباه ، وفجر مفاجأة غير متوقعة على الإطلاق عندما قال أن الأمير أحمد سيف الدين يعانى من نزعات أحادية واضطراب عقلى جعله غير قادر على السيطرة على أفعاله وتصرفاته وأن مكانه الطبيعى الآن ليس قاعة السجن ولكن إيداعه المستشفى للعلاج ، وحدث هرج شديد داخل القاعة وبهتت والدته وشقيقته وانفعل أحمد سيف الدين بشدة نافيا ذلك ومتهما الهلباوى بأنه يعمل لصالح خصمه أحمد فؤاد، وأضاف أنه ألغى التوكيل للهلباوى.

وعلى الرغم من احتجاج والدة الأمير وشقيقته على ما قاله الهلباوى للمحكمة ، إلا أن ما حدث أفاد الأمير حيث خفضت محكمة الاستئناف الحكم إلى خمس سنوات ، واستغل قصر الخديو هذا الحكم وأصدر بيانًا اتهم فيه الأمير أحمد سيف الدين بأنه يعانى من خلل عقلى وأنه سوف يتم إيداعه إحدى

المصحات بعد تنفيذ العقوبة ، كما أكد أنه سيتم الحجر عليه ومنعه من التصرف فى أمواله .

وقد تناولت بعض الصحف الموالية للقصر حياة الأمير فى السجن بكثير من السخرية والشماتة مؤكدة أنه يقضى الآن حياته بين المجرمين وأرباب السوابق تأكيدًا للعدالة التى تحققت .

تقديم التماس للعفو عن الأمير :

بعد انقضاء سنة على الأمير أحمد سيف الدين فى سجنه عانى خلالها كثيرًا ، تقدمت والدته وشقيقته بالتماس إلى الخديو عباس حلمى الثانى للإفراج عنه ومراعاة حالته النفسية والصحية ، ثم تقدمت الأسرة بالتماس آخر إلى ملكة انجلترا .

وفيما يتعلق بالخديو عباس حلمى فقد رد على والدة الأمير بأن الشفقة مست شغاف قلبه لكن الوقت الذى قضاه الأمير فى السجن لا يكف للتكفير عن جريمته وأن الوقت لم يحن بعد لإصدار العفو عنه .

وقد وعدهم الخديو عباس حلمى بالنظر فى الأمر بعين العطف ، وبعد انقضاء سنة واحدة قدم الأمير أحمد سيف الدين التماساً جديدًا أدى فى عام ١٩٠٠ إلى صدور قرار بالإفراج عنه نظرًا لظروفه الصحية مع إرساله للعلاج فى إحدى المصحات العقلية بإنجلترا مع تأكيد الحجر عليه ومنعه من التصرف فى أمواله مع تخصيص مبلغ مالى للانفاق عليه شهرياً .

وقد أشارت بعض الصحف البريطانية إلى أن تطورات قصة سيف الدين مقصودة ومدبرة للسيطرة على ثروته التى تعتبر من أكبر الثروات التى يمتلكها أى أمير فى أسرة محمد على حينذاك .

والذى يعنينا فى هذا المقال ؛ أن الأمير سيف الدين ظل يتنقل من مصحة إلى أخرى فى إنجلترا وسويسرا إلى أن جاءت أحداث الحرب العالمية الأولى

لتقوم إنجلترا بعزل عباس حلمى الثانى وتعيين السلطان حسين كامل سلطاناً على مصر (١٩١٤ ـ ١٩١٧) والذى كان من الضعف إلى درجة أن إنجلترا تلاعبت بمقدار مصر وانتهكت حرماتها واستولت على خيراتها وجندت شبابها قسراً للعمل فى قوات الحلفاء واعتقلت الكثير من الزعماء وعطلت عدداً كبيراً من الصحف .

وشهد عام ١٩١٧ وفاة السلطان حسين كامل وعرضت إنجلترا تعيين ابنه كمال الدين حسين سلطاناً على مصر ، لكنه رفض المنصب وتنحى عنه مؤكداً أنه إذا تولى حكم مصر فيجب أن يكون بموافقة المصريين ورضاهم وليس عن طريق ممثل إنجلترا فى مصر ، وكان الحل جاهزاً أمام بريطانيا وهو تعيين أحمد فؤاد الذى كان ينتظر الفرصة على أحر من الجمر وجاءته على يد أحد موظفى السفارة البريطانية الذى أبلغه اختيار بريطانيا ليكون سلطاناً على مصر وقدم شكره الجزيل للحكومة البريطانية مؤكداً عزمه على التعاون معها وتحقيق مصالحها فى مصر .

من هو أحمد فؤاد ؟

أحمد فؤاد هو ابن الخديو إسماعيل وشقيق السلطان حسين كامل ، وقد رحل مع والده عند نفيه من مصر عام ١٨٧٩ ليعيش فى إيطاليا وتلقى تعليمه فيها حتى التحاقه بأكاديمية تورين الحربية فى إيطاليا ثم حصل على رتبة الملازم فى الجيش الإيطالى وألحق بالفرقة الثالثة عشر من مدفعية الميدان وهى إحدى وحدات حامية روما . وفى عام ١٨٨٧ انتقل مع والده إلى استانبول حيث سكن فى سراى مطلة على شواطئ البوسفور ، وفى عام ١٨٩٠ عين السلطان عبد الحميد الثانى فؤاد ملحقا عسكريا بالسفارة العثمانية فى العاصمة النمساوية "فيينا" وظل فى هذا المنصب لمدة عامين ثم عاد إلى مصر عام ١٨٩٢ بعد وفاة أخيه الخديو توفيق وتولية ابن أخيه عباس حلمى الثانى الحكم ، وقد حصل بعد وصوله إلى مصر على رتبة اللواء بالجيش المصرى

وأصبح ياورًا لإبن أخيه عباس ، ثم كبيرًا للياوران واستمر فى هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات ، أختير فى عام ١٩١٧ ليكون سلطانًا على مصر بعد وفاة السلطان حسين وكان المرسوم الأول الذى أصدره بهذه الصفة وأنه كبير الأسرة العلوية والمسئول عنها وله حق الوصاية على نساء الأسرة وصغارها .

إبعاد محمد سعيد القَيّم على أملاك أحمد سيف الدين

كان المسئول عن تعيين القيم على أملاك أحمد سيف الدين هو مجلس بلاط الملك والمكون من رئيس الديوان الملكى ورئيس مجلس الشيوخ ووزير الحقانية وشيخ الجامع الأزهر ورئيس محكمة الاستئناف ورئيس المحكمة الشرعية العليا ومفتى الديار المصرية وكاتب سر المجلس ، وقد أوردت جريدة الأهرام أن الديوان الملكى قرر إبعاد محمد سعيد عن مهمته التى استمرت عشر سنوات وذلك بعد تقرير وصل إلى المجلس عن اختلاس مبلغ ٤٢ ألف جنيه من أموال الأمير سيف الدين ، وبعد استدعاء محمد سعيد اعترف بأنه أخذ هذا المبلغ بالتقسيط وكتب إقرارًا خطيًا بهذا الأمر وطلب السماح له بتقسيط المبلغ.

وتشير بعض المصادر إلى أن العلاقات القوية بين سعيد والملك فؤاد جعلته يكتفى بعزله فقط دون عقاب ، كما أنه لم يرد شيئا من المبلغ الذى اعترف باختلاسه .

وبعد وصول أنباء اختلاس تلك الأموال من ثروة الأمير إلى والدته وشقيقته فى استانبول بدأت محاولاتهما السعى للإفراج عن الأمير واسترداد ثروته المنهوبة بعد التأكيد لمجلس البلاط أنه فى صحة جيدة ويستطيع التصرف فى أمواله ، ووجه الاتهام إلى الملك فؤاد شخصيًا بأنه من خلال عملائه يدبر للقضاء على الأمير سيف الدين وذلك من خلال توفير المخدرات والخمور للإضرار بصحته ، وهددت السيدتان بأنهما سوف ترفعان قضية على الحكومة البريطانية لطلب تعويض قدره أربعة ملايين جنيه استرلينى إذا لم يفرج عن

سيف الدين . وبعد فشل تلك المحاولة كان الحل الآخر هو دفع المزيد من الرشاوى لتهريبه إلى استانبول وأن ذلك قد تم بعلم من الحكومة البريطانية التى سهلت عملية التهريب ليكون ورقة ضغط على الملك فؤاد بعد أن توترت علاقاته مع الحكومة البريطانية لبعض الوقت .

وعندما أثير الموضوع فى مجلس العموم البريطانى أشار وزير الصحة البريطانى أن الأمير أحمد سيف الدين قد تم فحصه عام ١٩٢٤ " وتأكدنا أنه ما زال يعانى من اضطراب عقلى " .

وقد أشار بعض المراسلين الأجانب أنه رأى الأمير بعد هروبه إلى تركيا ضعيفا واهنًا وذاكرته قد أصبحت بالغة الضعف وكل ما يشغله الأكل والنظر إلى النساء ، وردت الأسرة على هذا الكلام بالنفى القاطع مشددة على أنه استعاد كثيرًا من عافيته ، وأما ذاكرته فلم تضعف أبدا ولكنه يعرف تماما ما يدور حوله وما يدبر له من مكائد .

تطورات القضية :

نجح زوج والدته التركى فريدون باشا فى الحصول له على الجنسية التركية نظرًا لمولده فى تركيا ، وطبقًا لاتفاقية لوزان ١٩٢٣ فقد أصبح مواطن تركى له كل الحقوق ومن أولها استرداد كافة أمواله التى يسيطر عليها أحمد فؤاد. كما نجح فى الحصول من السلطات الصحية التركية على ما يفيد سلامة قواه العقلية، وبقيت الخطوة التالية وهى إقامة سلسلة من الدعاوى القضائية للمطالبة بثروته وجميع حقوقه فى مصر، وأخذت والدته الأميرة نجوان تستشير عددًا من المحامين الكبار فى الخطوات الواجب اتباعها . وكانت الخطوة الأولى المطالبة بزيادة النفقة المخصصة لها، والحصول على النفقة المتجمدة ، وقد تم رفع الحجز عنه وتسليم كل ثروته، وكلفت وكيل أعمالها محمد شوكت بالسفر إلى مصر فى نوفمبر ١٩٢٥ والسعى فى إنهاء الموضوع بصورة ودية وإذا لم يتمكن فعليه اختيار عدد من المحامين على أن يكون من بينهم مصطفى النحاس.

وقد أشار على سلامة إلى أن الأميرة نجوان والدة سيف الدين هى التى قامت بالاتصال بمصطفى النحاس راجية أن يقبل التوكيل بالدفاع عن ابنها ، وأنها تقدر شجاعته فى الدفاع عن موكليه ، والذى يعنينا هنا أن محمد شوكت قد اتفق بالفعل مع كل من مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى فى الثالث من شهر فبراير عام ١٩٢٧ على قبول المرافعة والدفاع عن حقوق الأمير ورفع الحجر عنه وتسلمه كامل أمواله. وأن تكون البداية تقدير نفقة مناسبة له ولاحتياجاته تتناسب مع ارتفاع الأسعار فى تلك الفترة، كذلك تقدير النفقة التى تم تجميدها بعد هروب الأمير من المصحة البريطانية، بالإضافة إلى تقدير مبلغ مالى لشراء منزل له فى العاصمة التركية وتجهيز هذا المنزل بما يحتاج إليه .

وقد حددت الأتعاب للمحامين الثلاثة ـ كما ذكرت الوثائق ـ بمبلغ ١١٧ ألف جنيه تدفع بعد رفع الحجر عنه وتسليمه أمواله ، واتفقوا على أن نسبة هذه الأتعاب تزيد وتنقص بحسب أهمية المبلغ الذى يتم الحصول عليه ، وتم دفع مقدم أتعاب ١٥٠٠ جنيه للمحامين الثلاثة .

وقد أتخذ من هذه القضية وتقدير الأتعاب بهذا المبلغ الذى لم يسبق تقديره فى أية قضية فى تاريخ مصر ذريعة لمهاجمة النحاس واتهامه مع زميليه بأنهم اشتطوا فى تحديد الأتعاب وتقاضوها بصورة مبالغ فيها ، وأن الاتفاق الذى عقدوه مع وكيل الأمير غير جائز قانونا لأنهم أقدموا عليه دون التثبت من ظروف القضية وقبل الاتصال بصاحب الشأن نفسه أو والدته أو شقيقته ، وأنهم فى ذلك الاتفاق الذى عقدوه قد أرادوا استغلال نفوذهم النيابى ومراكزهم السياسية للتأثير فى إجراءات الدعوى ، وأنهم (النحاس وزميليه) ألقوا فى روع أصحاب الشأن أن هناك اقتراحا تقدم إلى مجلس النواب يقضى بإلغاء مجلس البلاط وأنه كان لهذا الادعاء أثر كبير فى الحصول على هذه النسبة .

وإجمالا ، أشارت صحف الأحرار الدستوريين أن هذه القضية تؤكد لكل ذى

بصر أن هناك استغلالا للنفوذ بطريقة لا تليق بهؤلاء المحامين الثلاثة ، والمعروف للجميع أنه حين تم التوكيل للنحاس لم يكن رئيسًا للوزراء ، لأنه تولى الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٢٨ ، كما أن ويصا واصف الذى عين رئيسًا لمجلس النواب لم يكن يشغل هذا المنصب حينذاك .

وقبل المضى فى تفاصيل القضية وما أثمرت عنه من انقلاب دستورى على يد محمد محمود بدعم وتوجيه من الملك فؤاد ، نشير إلى أن الملك فؤاد كان مصمما على الانتقام من الأمير أحمد سيف الدين ولم يكن مستعدًا للصفح عنه أو إعادة ثروته المنهوبة إليه . وبعد أن تأكد للأسرة تصميم فؤاد على الانتقام بعثت إليه مطلقته شويكار وشقيقة الأمير أحمد سيف الدين برسالة مقتضبة وغريبة على لسان سفير مصر فى العاصمة التركية عندما طلبت مقابلته لأمر مهم باعتبارها مطلقة الملك ووالدة ابنته الكبرى ، وسألته فى البداية إن كان يليق بملكة البلاد السابقة أن تعيش بعيدة عن مصر محرومة من رؤية ابنتها وصديقاتها ، ثم سألت السفير إن كان فى إمكانه توصيل رسالة شخصية إلى جلالة الملك فؤاد ؟ فرد السفير بالإيجاب ، وكررت السؤال مرتين : " هل تعدنى أن توصلها بأمانة وكما هى دون تغيير ؟ " فأقسم الرجل أنه سيفعل . حينذاك شبت الأميرة على أطراف أصابعها،لأنها كانت قصيرة بالنسبة للسفير، وهوت بكفها على وجهه بصفعة قوية وهى تضحك ضحكا هستيريا قائلة له : " أرجو أن توصل هذه الصفعة إلى جلالته كما هى " . ثم غادرت السفارة لا تلوى على شئ. وقد بلغ الملك فؤاد ما لحق بسفيره فى أنقرة فأرسل احتجاجًا شفويًا إلى وزارة الخارجية التركية ، لكنه فى ذات الوقت صمم على الانتقام من أحمد سيف الدين وممن وكلتهم الأسرة للدفاع عنه وفى مقدمتهم مصطفى النحاس .

عودة إلى قضية الأتعاب :

تم توقيع العقد بين محمد شوكت وكيل الأميرة شويكار والمحامين الثلاثة فى مكتب ويصا واصف الذى أصبح رئيسا لمجلس النواب فيما بعد . وبدأ

المحامون فى وضع خطة مناسبة للسير فى القضية لتكون البداية رفع قضية تقدير نفقة للأمير وذلك للاستفادة من حيثيات الحكم فى طلب رفع الحجر عنه كليًا . وأحضر شوكت معه تقارير طبية تؤكد تحسن صحة الأمير للاستعانة بها فى القضية .

وفى أول جلسة عقدها مجلس البلاط للنظر فى القضية المرفوعة طالب المحامون الثلاثة بالإفراج عن النفقة المجمدة منذ عام ١٩٢٥ والتى انقطع الصرف منها بعد هروبه من مصحته فى لندن بتدبير والدته وشقيقته .

وتأكد منذ الوهلة الأولى أن المعركة لن تكون سهلة حيث حشدت الدائرة الملكية بما لها من نفوذ أربعة من كبار المحامين فى مصر على رأسهم عبدالعزيز فهمى وتوفيق دوس الوزيرين السابقين ومن أقطاب الأحرار الدستوريين .

وبدأ هؤلاء دفاعهم بالهجوم على الأميرة نجوان والدته والأميرة شقيقته وأنهما طامعتان فى ثروته ولا يهمهما صحته ، ويؤكد ذلك مساعدتهما له على الهرب من العلاج ، وأنه من الأفضل للأمير العودة إلى المصحة العقلية للعلاج وإنقاذًا له من مصير مؤلم لا يعلمه إلا الله .

وعلى الجانب الآخر حشد مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى الكثير من الحجج الدامغة التى تؤكد أن الأمير استعاد عافيته وأنه بصفته مواطنًا تركيًا له الحق فى التمتع بثروته وأن يعيش حياة طبيعية ككل البشر وأن ثروته التى تقدر فى تلك الفترة بعشرة ملايين جنيه وتدر دخلا سنويا يقدر بأكثر من ٢٠ ألف جنيه . وكشف المحامون أن هناك تقتيرًا شديدًا فى الإنفاق على الأمير وأن هناك من ينتظر وفاة الأمير للإستيلاء على الثروة ، وألمحوا إلى اتهام القيم على أموال الأمير وهو عمه الأمير محمد على . وطالب المحامون الثلاثة برفع الحجر عنه وتقدير نفقة مناسبة له وتقديم مبلغ مالى عاجل لشراء قصر على ضفاف البوسفور .

وسأل رئيس المجلس دفاع الدائرة عن أسباب قطع النفقة على الأمير سيف الدين من أمواله وثروته الخاصة ، فكان ردهم أن ذلك عقابًا له على هروبه من المصحة ، ولم يقتنع بهذا التبرير .

وكان طلب الدفاع بإرسال لجنة تقصى حقائق يرأسها النبيل عباس حليم وعدد من محامى الدائرة بهدف الوقوف على حالة الأمير وإعداد تقرير عما يلزمه من أوجه الصرف .

وبعد أسبوع من وصول البعثة إلى تركيا طلب النبيل عباس حليم مبلغ ٤٠ ألف جنيه بصفة عاجلة لتغطية نفقات سيف الدين لأنه فى حاجة ماسة إليها .

ونجح النحاس وزميليه فى الحصول على موافقة المجلس على المبلغ الذى قدره عباس حليم ونفقة شهرية مقدارها ألف جنيه ، كما قرر رئيس المجلس حسين باشا رشدى السفر بنفسه إلى الآستانة لمعاينة حالة الأمير والاستعانة بعدد من الأطباء ,وقد تدخل الملك فؤاد لتأجيل سفر حسين رشدى كما جاء مرض الأخير ثم وفاته بمثابة وقف لكل الجهود التى بذلها النحاس وزميليه . ثم توالت الأحداث وتوفى الزعيم سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وبعدها أختير مصطفى النحاس رئيسًا للوفد ، كما حل محله فى رئاسة مجلس النواب ويصا واصف لتأخذ القضية اتجاهًا آخر لا سيما بعد انسحاب مصطفى النحاس وويصا واصف من القضية حيث يحظر القانون عملهما بأى أعمال خاصة إلى جانب عملهما التنفيذى والنيابى .

وكانت حكومة ثروت باشا الإئتلافية قد قطعت شوطًا طويلاً فى المفاوضات مع بريطانيا للوصول إلى اتفاق عرف باتفاق " ثروت – تشمبرلين " وطالبت الحكومة البريطانية بالتوقيع على الاتفاق فى ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٧ ، لكن ثروت باشا رأى منحه المزيد من الوقت لمناقشة بعض النقاط المهمة فى الاتفاق والرد على كل الاستفسارات ، ولكن تشمبرلين أرسل خطابًا يحمل معنى التهديد إلى ثروت فى ٦ فبراير ١٩٢٨ ويطلب فيه أن يسرع بعرض المعاهدة على زملائه

فى الائتلاف والتوقيع عليها مع الاستمرار فى المفاوضة بعد التوقيع على المسائل المعلقة وقال : " إذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية ، اضطرت حكومة صاحب الجلالة أن تتشدد وتدقق فيما احتفظت به فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من الحقوق .

عرض مشروع الاتفاق على النحاس :

بعد إلحاح من النحاس والوفد على ثروت بعرض وثائق المشروع والمذكرات المتبادلة بشأنه عليهم ، لم يجد ثروت مناصًا من دفع الوثائق إليهم فى ٨ فبراير ١٩٢٨ ، وقد أسفرت دراسة الوفد للوثائق ـ كما يقول الأستاذ الدكتور عبدالعظيم رمضان ـ " وجد النحاس أنه " لا يتفق لا فى أساسه ولا فى نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها " وأنه يوجد حالة خطيرة بسبب الإنذار الذى ألمح إليه فى رسالته المؤرخة فى ٦ فبراير .

وقد أكملت إنجلترا تهديداتها عندما قابل المندوب البريطانى " لويد " النحاس باشا فى ٢٦ فبراير ١٩٢٨ ليحذره من خطورة رفض المشروع والمسئولية الكبرى التى تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأغلبية ، فصارحه النحاس بأن المشروع قد خيب أمله لأنه بنى على أساس لا يتفق مع الاستقلال، بل أقر شرعية الاحتلال وأثبتت الحوادث المتعاقبة أن رفض المشروع كان بداية لمرحلة جديدة يتأجج فيها الصراع الداخلى بين القوى السياسية فى مصر وتنتهى بانهيار الائتلاف ووقوع الانقلاب الدستورى الثانى .

استقالة وزارة ثروت باشا :

اجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة ثروت باشا فى ٤ مارس ١٩٢٨ وقرر عدم قبول مشروع المعاهدة بسبب الملاحظات الكثيرة التى أبداها الوفديون وغيرهم ، ولأن المشروع لا يحقق الأهداف التى كان المصريون يعلقونها على المفاوضات ، ولم يعد أمام ثروت سوى الاستقالة ، فقدمها إلى الملك فؤاد الذى قبلها على الفور، وكلف زعيم الأغلبية مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة

فى ١٦ مارس ١٩٢٨ ، وبالفعل قام النحاس بتأليفها فى اليوم التالى، وهى وزارته الأولى منذ أصبح زعيمًا للوفد ، وكانت وزارة إئتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين ، وقوبل تأليفها ـ كما يقول الرافعى ـ بالغبطة والبهجة من المصريين جميعا ، ومع ذلك وضعت العقبات فى طريقها منذ اليوم الأول حتى أجبرت على الاستقالة لتدخل البلاد مرحلة جديدة عرفت بالانقلاب الدستورى الثانى .

العقبات التى واجهت حكومة النحاس الأولى :

كانت العقبات التى واجهت حكومة النحاس الأولى كثيرة لكن أهمها :

● المذكرة البريطانية فى ٤ مارس ١٩٢٨ والتى تحذر حكومة النحاس من إقرار أى تشريع يحول بين الإدارة المصرية وبين القيام بمسئوليتها الناجمة عن تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحق الرد واتخاذ أى إجراء ترى من وجهة نظرها أن الحالة تقتضيه . وكان رد النحاس على المذكرة حاسمًا جاء فى نهايته " لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها ، وأنكرت وجودها ، بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة وعلى وجه مرض للجميع " .

● لم تكد أزمة المذكرة تهدأ حتى جاءت أزمة قانون الاجتماعات والذى طالبت بريطانيا بسرعة سحبه من مجلس النواب بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر ، وقد رأت حكومة النحاس تفاديا للصدام مع إنجلترا تأجيل النظر فى المشروع إلى الدورة البرلمانية التالية .

● على الرغم من أن موقف النحاس من قانون الاجتماعات قد أجل الصدام مع إنجلترا لبعض الوقت، كما عزز مركز النحاس فى البلاد، إلا أن الأحرار الدستوريين المتحالفين مع الوفد استغلوا هذا التأجيل وشنوا على النحاس حملة عنيفة واصفين إياه بالمتخاذل، وموقفه بالموقف الضعيف، وبدأ الدستوريون يمهدون للإطاحة بالحكومة وكانت البداية تقديم محمد محمود استقالته من

وزارة المالية لكن النحاس بذل جهودًا كبيرة لإثنائه عن الاستقالة وسحبها حرصًا على الائتلاف واستعدادًا للأصعب وهو التفاوض مع إنجلترا ، وعلى الرغم من سحب محمد محمود للاستقالة ، إلا أن تطورات الأحداث أكدت لكل ذى بصيرة أن مصالح الأحرار الدستوريين فى القفز على الحكم والإطاحة بالحياة الدستورية متفقين فى ذلك تماما مع الملك فؤاد ومنفذين لرغبته ، ولقت هذه المؤامرة تجاوبا مع رغبة إنجلترا فى الإطاحة بمصطفى النحاس . وقد بدأ القصر يمهد لهذا الانقلاب بتعطيله توقيع المراسيم الخاصة بالحركة الإدارية ، ولكى تتم المؤامرة تقدم محمد محمود وزير المالية باستقالته فى ١٧ يونيو ١٩٢٨ ، ثم بعده تقدم جعفر ولي وزير الحربية وهو من الدستوريين أيضا فى ١٩ يونيو ، ثم كانت ثالثة الأسافي استقالة أحمد خشبة وزير الحقانية وكان وفديا فى ٢١ يونيو والتى أحدثت استقالته صدمة كبيرة لأنه ـ كما سبق ـ كان محسوبا على الوفد . وفى ٢٤ من نفس الشهر استقال إبراهيم فهمى وزير الأشغال وكان مستقلا ، لتؤكد هذه الاستقالات أنها كانت تهدف للقضاء على الائتلاف الوزاري وتنفيذ المؤامرة التى أطاحت بالحياة النيابية والدستورية . وقد جاءت قضية الوثائق أو فضيحة الأتعاب لتعطى للأحداث بعدًا آخر .

تطورات قضية الأمير أحمد سيف الدين (قضية الوثائق) :

وسط الضجيج والدوى الذى أحدثته استقالات محمد محمود والوزراء الثلاثة الآخرين ، وجد النحاس نفسه يواجه أعنف حملة تشهير تعرض لها سياسى مصرى فى حياته ، فقد خرجت صحف المعارضة فى ٢٢ يونيو وعلى صدرها وثيقة محرفة لاتفاق على الأتعاب كان قد عقده مصطفى النحاس المحامى هو وويصا واصف وجعفر فخرى فى فبراير ١٩٢٧ بخصوص الدفاع عن الأمير أحمد سيف الدين ورفع الحجر المفروض عليه . وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب وقبول المحامين الثلاثة الدفاع فى القضية هو فبراير ١٩٢٧ أى قبل إثارته فى صحف المعارضة بنحو خمسة عشر شهرًا ، وفى وقت لم يكن متوقعًا أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة . ومضمون الاتفاق أن يسعى المحامون

الثلاثة بكل ما لديهم من وسائل لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه إذ كانت هذه الأملاك ـ كما أسلفنا ـ موضع تصرفات مشكوك فى نزاهتها ، كما كانت مطمعًا لكثيرين ومنهم الملك فؤاد نفسه ، لأنها قدرت فى بعض المصادر بما يقارب العشرة ملايين جنيه . وعلى الرغم من أن النحاس قد تنازل عن التوكيل بعد توليته رئاسة الوزارة إلا أن أحقاد الدستوريين دفعت الصحف التابعة لهم إلى القذف والتجريح والسب والشتائم التى لم يكن للصحافة المصرية عهدًا بها من قبل ، فقد خرجت يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٨ وعلى صدر صفحتها الأولى وثيقة محرفة لاتفاق على الأتعاب عقده المحامون الثلاثة ، ووصفت هذا الاتفاق بالفضيحة ، وأنه مناف لشرف مهنة المحاماة ، وانخرطت هذه الصحف تقذف النحاس بأقذع الإهانات ، وكان مما قالته صحيفة الأخبار " إلا أنه لشرف المتعال ، وإنها لكرامة الأوصال ، وإنها لأمانة المحتال ، وإنها لصيانة دستور الرجال .. ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك ؟ فبماذا تجيب أيها النتن القذر ؟ " أما جريدة الاتحاد ، فقد أخذت فى عدديها الصادرين فى ٢٣ ، ٢٤ يونيو تردد عبارات السرقة والنصب والاحتيال وغيرها من الكلمات ، كما كتبت جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين بتاريخ ٢٤ يونيو تقول " مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه ، ويسعون كما سعى أحط الأنذال لابتزاز أموال هذه الأمير ابتزازًا " .

وتوالت المقالات المليئة بألفاظ غاية فى الابتذال تؤكد تدنى لغة الحوار ووصولها إلى أدنى مستوياتها ، كما تؤكد أن أطماع الوصول إلى الحكم فاقت عند الدستوريين كل القيم والمبادئ التى تشدقوا بها طويلا .

والحقيقة أن المؤامرة دبرت بليل وبإحكام حيث تم كسر نافذة منزل أحد المحامين الثلاثة وهو جعفر فخري أثناء سفره وحين اكتشف حارس المنزل كسر النافذة اتصل به ليحضر على الفور ويكتشف كسر الخزنة الموجود بها نسخة العقد الموقع من شوكت بك وكيل الأمير أحمد سيف الدين وبين النحاس وويصا

واصف وجعفر فخرى واتجهت الشكوك أولا إلى طباخ المنزل ولكن المحكمة برأته لعدم كفاية الأدلة . ثم اتجهت الشكوك مرة أخرى إلى زوجه جعفر فخرى لأنها لم تكن على وفاق معه مما يرجح قيامها بسرقة العقد للإضرار به والتشهير بسمعته ، كما أنها استفادت من بيع العقد لصحف المعارضة .

وللمندوب السامى البريطانى رأى آخر حيث أكد جعفر فخرى نفسه هو من فعل هذا لأنه كان يتعاون سرًا مع الملك فؤاد وأنه سلم الوثيقتين إلى القصر وأدعى سرقتهما أثناء غيابه ولكن هذا الزعم لم يكن صحيحًا بدليل عدم وجود تعاون بين جعفر والملك فؤاد مكافأة له على هذا العمل فيما بعد .

والذى يعنينا أن الفضيحة كانت جاهزة وأطلق عليها " فضيحة الأتعاب " ، كما أطلق عليها " قصية الوثائق " ، وقد أكدت الوثائق البريطانية أن الملك فؤاد كان ينتظر الوقت المناسب لتوجيه ضربة إلى خصومه من الوفديين، فأعطى " أحمد وفيق " رئيس صحيفة الأخبار لسان حال الحزب الوطنى الوثائق المختصة فى ظروف غامضة، وتولى الأخير عمل نسخ مصورة منها على ألواح الزنك، ثم قام بنشرها على صدر الصفحة الأولى من الجريدة مع ترجمة محرفة باللغة التركية .

وفى غضون أيام قليلة ظهرت الوثائق ذاتها لكن مع تعليقات أخرى فى صحيفة الاتحاد ثم ظهرت أيضا فى صحيفة السياسة وكانت العناوين :

- فضائح برلمانية خطيرة .

- رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يستخدمان السلطة التنفيذية والنيابية لمصالحهما الذاتية .

- تشريع خاص من أجل أتعاب فى قضية .

- نائب فى مجلس النواب يصف المجلسين بالاستسلام والخنوع وعدم محاسبة النحاس وويصا واصف على جريمتهما ويطالب برفع الحصانة البرلمانية والتقدم للتحقيق .

- واجب البرلمان المبادرة للنظر فى الأمر حرصًا على سمعة البلاد .

- أتعاب قضية واحدة ضعف رأس مال بنك مصر .

- وبجانب هذه العناوين المثيرة والوقحة فى نفس الوقت ، نشرت الصحف صورة ضوئية للعقد الذى وقعه المحامون الثلاثة ، ولم تتوقف الحملة الشرسة على النحاس ، حيث طالبت صحيفة الأخبار بمحاكمتهم جنائيًا بموجب قانون العقوبات وبالتحديد المادة ٩٣ ، إضافة إلى جانب أن النحاس قد حرف المواد ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ من الدستور ، والمطلوب تجريد رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب من الحصانة البرلمانية حتى يتسنى إحالتهما إلى المحاكمة .

وكان طبيعيا أن تتولى الصحف الموالية للوفد الدفاع باستماتة والرد على الصحف الأخرى وأبلغ جعفر فخرى جريدة الأهرام كذب الاتهام الموجه إليه بتسريب العقد إلى القصر كما أكد لنفس الجريدة أن ترجمة الوثائق التركية لم تكن دقيقة ، ونشرت الأهرام فى سبق صحفى الترجمة العربية الصحيحة التى تؤكد على نزاهة النحاس وزميليه ، وتنفى عنهما تهمة التآمر واستغلال النفوذ والإساءة إلى مهنة المحاماة .

وعلى الرغم من هذا النفى وذلك الإيضاح ، إلا أن الحملة لم تتوقف وواصلت الصحف المعادية للنحاس حملتها الشرسة واتهمته بالغباء السياسى واستغلال النفوذ .

موقف النحاس من الحملة الشرسة :

على الرغم من شراسة الحملة واستخدامها لهذه الأوصاف القذرة والاتهامات الباطلة والنزول بلغة الحوار إلى هذا المستوى المتدنى، إلا أن النحاس باشا ظل شامخًا ثابتًا فى موقعه حريصا على واجبه متمسكا بأمانته وثقة الأمة فى قيادته ، وثبت فى موقعه كرئيس للوزارة لتأتى الإقالة من الملك الذى خطط ودبر وتآمر . وهذا خطاب الإقالة : " عزيزى مصطفى النحاس باشا: لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد،

فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد " ٧ محرم ١٣٤٧ هـ (٢٥ يونيو ١٩٢٨) .

وقد توجه النحاس ومعه واصف غالى وزير الخارجية وعلي الشمسي وزير المعارف ومحمد نجيب الغرابلى وزير الأوقاف ومكرم عبيد وزير المواصلات ، وتلا الأمر الملكى بإقالة الوزارة ثم عقب عليه " نحمد الله أن الإقالة جاءت ونحن حائزون لثقة ممثلى الأمة " .

وفى مساء يوم الإقالة وبعد انتهاء مجلس النواب ، اجتمعت هيئة الوفد برياسة النحاس وأصدرت بيانا جاء فيه : " أذكروا وقد ائتمروا بالدستور فعطلوه عاما وبعض عام .. أذكروهم وقد ائتلفت الأحزاب وضحى الوفد ماضحى فى سبيل هذا الائتلاف .." وقد حمل النحاس فى أحاديثه الخاصة مع الوفديين الملك فؤاد من ناحية وإنجلترا من ناحية أخرى والأحرار الدستوريين مسئولية الاعتداء على النظام الدستورى ووعد الأمة بالاستمرار فى النضال حتى تعود الحياة الدستورية مرة أخرى .

تأجيل انعقاد البرلمان :

فى ٢٨ يونيو ـ أى فى اليوم التالى لتأليف الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود ـ صدر المرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وتلى هذا المرسوم فى جلسته التى انعقدت مساء ذلك اليوم ، فعلت أصوات النواب هاتفين بحياة الدستور ، كما أعلنوا أن التأجيل غير قانونى ، وأنهم لن يتخلوا عن واجبهم تجاه الوطن .

ويتعجب المرء من موقف أعضاء يمثلون الأغلبية وهذا الاعتداء السافر على الدستور وعلى الحياة البرلمانية كلها وتكون الخاتمة هذه الإقالة ولا يثورون وكان عليهم مواصلة عقد جلساتهم واتخاذ قرارت مؤثرة . ولو حدث هذا ربما عجل بقيام ثورة أخرى على غرار ما فعل أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية إبان أحداث الثورة لا سيما وأن الملك فؤاد قد سبق الاعتداء على الدستور وكان على

استعداد للاعتداء عليه مرات عديدة . وما يهمنا أن تعطيل الدستور قد قوبل فى أرجاء البلاد بالسخط والاستنكار لأنه حرمان لمصر من حقوقها التى اكتسبتها بعد جهاد طويل ، وأصدر الوفد بيانًا جاء فى أوله " أيها المصريون : لقد برح الخفاء وتمزق ثوب الرياء وسلطت عليكم وزارة محمد محمود أقصى عدوانها فى حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصري من قبلها محاولة أن تحطم فى لحظة ما شيدته الأمة فى سنوات من جهادها ومتصل عملها ، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى " .

براءة النحاس وزميليه فى قضية الوثائق :

منذ نشرت الوثائق المزورة فى صحف المعارضة وتطاول كتابها ومحرروها على النحاس وأُقيلت الحكومة الائتلافية على أثرها وشكلت حكومة أقلية ، طلب النحاس من النيابة العامة إجراء تحقيق عادل ليتبين الحق من الباطل ، كما طلب جعفر فخرى التحقيق كذلك لمعرفة المسئول عن سرقة الأوراق من مكتبه وتشويه معانى العقد عند ترجمتها بما يعد تزويرًا متعمدًا بهدف تلويث سمعتهم والحط من كرامتهم .

ومن العجب أن التحقيق لم ينته إلا فى العشرين من ديسمبر ١٩٢٨؛ أى أنه استغرق نصف العام ، كأنما كان يزحف على بطنه ويخطو كالسلحفاة . وقد جاء بعد التراخى المستطيل والتلكؤ الغريب قاضيًا بإحالة المحامين الثلاثة على مجلس التأديب ، وتلقى النحاس وزميليه القرار بكل هدوء وسكينة واطمئنان حتى لقد قال " كنت أتمنى أن يقرروا هذا القرار ، فلسوف تظهر الحقيقة بأجلى مظاهرها ، ناصعة البياض ، فإن العدل كفيلٌ بتبرئة الأبرياء وإدانة المجرمين وفضح ألاعيب المزورين " .

وقد جاء حكم مجلس التأديب الذى رأسه حسين درويش مشرفًا للنحاس وصاحبيه ، إذ أصدر المجلس حكمه فى فبراير ١٩٢٩ قاضيًا بالبراءة وأقر فى حيثياته " أن أولئك الخصوم غير الشرفاء الذين اصطنعوا تلك الدسيسة

الرخيصة لم يتورعوا عن الدس والسرقة والتزوير وشراء ذمم الشهود فى سبيل خصومتهم الأثيمة النكراء " .

لقد جاء ذلك الحكم التاريخى عميق الأثر ، إندكت له معاقل الطغيان واستحكامات الاستبداد . جاء هذا الحكم مفخرة للذين اتهمهم من لا يقاسون ولا قلامة ظفر بأقدارهم فى نزاهتهم وشرف ذممهم ونقاء سمعتهم ، فاسودت له وجوههم وباؤوا بالخزى والخزلان .. جاء سجلا نقيض ما اتهموا باطلاً به وهو أنهم لم يستطيعوا فيما طلبوا ، ولكن أشفقوا .. وأن عملهم من الأول إلى الآخر كان محمودًا فلا يفهم كيف يكون محلا للمؤاخذة ، وأن سلوكهم كان قيامًا بالواجب المفروض عليهم وأنه لا نزاع فى أن الخطاب وعقد الاتفاق قد وقعا فى أيدى أولئك الخصوم بطريق السرقة وأن السارق أبقاها عنده فى طى الخفاء إلى أواخر شهر يونيو حين عنَّ له " لغرض ما " أن يذيع تلك الأوراق وينشرها فى الصحف ، فكانت هذه العبارة الأخيرة فى حيثيات الحكم إشارة إلى المكيدة التى بيتت لهدم الدستور بمحاولة تلويث سمعة حراسه الأوفياء .

وإذا كان خصوم النحاس أو بمعنى أدق خصوم الدستور قد هاجموه فى نزاهته بوثائق تلك الدعوى التى تناولنا تطوراتها فى هذا المقال ، فكان ارتفاعهم إلى الحكم بها ليكون سقوطهم المدوي أيضا بفعل براءته منها مع ثباته هو طيلة الوقت حيال وسائلهم غير الشريفة ومقاومته الرائعة لأساليب ديكتاتوريتهم. ولقد صور مكرم عبيد أصحاب ذلك الانقلاب الدستورى وزعيمهم محمد محمود صنيعة الانجليز والملك فؤاد بقوله " هم قوم صنعهم الهوى فأذلهم وطوح بهم الفكر فأصلهم يشتهون أولا ويفكرون ثانيا مخضعين تفكيرهم لشهواتهم وأطماعهم ولذلك فالرأي عندهم نزوة والعاطفة شهوة . فهل من عجب وقد باعوا أنفسهم لشهواتهم وسخروا ذكاءهم لنزواتهم أن يكون لهم فى كل يوم مكر ، لأن لهم فى كل يوم شهوة ، وأن يكون الرأي عندهم سلعة تباع وتشترى بثمن أعلى وأدنى بحسب أسعار السوق وتقلباته " .

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة الدفاع عن النحاس وزميليه كانت مكونة من مكرم عبيد وحسن صبرى ومحمد نجيب الغرابلى ومحمود بسيونى وسلامة ميخائيل ومحمد يوسف وكامل صدقى .

نتائج حكم البراءة :

أثار حكم البراءة فى قضية الوثائق وتقوية مركز النحاس السياسى قلق وزارة محمد محمود الانقلابية على مصيرها ، فقد كان الحكم إدانة لها على كل تصرفاتها وعلى مبررات قيام حكمها ، وكان من نتيجته أن استعاد الوفديون ثقتهم بأنفسهم وثقة جماهيرهم مما أدى إلى اشتداد موقفهم من تلك الوزارة .

ويمكن القول ـ فى إيجاز ـ أن الحكم بالبراءة كان بمثابة عودة الروح للوفد ، فقد تأكد أن ذلك الحكم سيكون له ردٌ فعله المباشر لدى الدوائر السياسية فى لندن وأنه سيكون فاتحة عهد جديد تغير فيه إنجلترا سياستها .

وبدأت المطالبات بعودة الحياة الدستورية ، ويشير تقرير للأمن العام إلى ذلك بقوله "وبما أن وزارة دولة النحاس باشا أقيلت عندما نسبت إليها أمور مخدشة بالشرف عقب ظهور وثائق قضية الأمير أحمد سيف الدين أو ما عرفت بقضية الوثائق ، وبما أن القضاء أظهر براءة دولة النحاس باشا وشهد له ولصاحبه بالنزاهة والشرف ، فقد انتهى سبب الإقالة بمجرد حكم القضاء " ، ولذلك كثرت المطالبات بإقالة الوزارة الحالية التى لا تمثل البلاد والتى تحكم على غير إرادة الأمة ويلتمسون إعادة الحياة النيابية بأسرع وقت ممكن ، وقد عجلت الأحداث المتلاحقة بتقديم محمد محمود الاستقالة بعد عودته من لندن وزيادة الجفوة بينه وبين الملك فؤاد وكان تقديم الاستقالة فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ فقبلها الملك فى اليوم نفسه وعهد إلى عدلي يكن بتأليف الوزارة الجديدة . وإجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية . وجاء فى خطاب عدلي باشا "وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة عن

إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها

وقد نجحت وزارة عدلى بحياد كبير فى إجراء الانتخابات فى ديسمبر ١٩٢٩ وأسفرت عن الأغلبية المعهودة للوفد . وفى ٣١ ديسمبر قدم عدلى باشا استقالته إلى الملك وتولى النحاس تأليف الوزارة الجديدة فى أول يناير ١٩٣٠ لتدخل مصر مرحلة جديدة فى تاريخها الحديث .

وما يهمنا أن بطلي قضية أحمد سيف الدين «الملك فؤاد والأمير أحمد سيف الدين» قد تركا هذه الدنيا فى نفس العام (١٩٣٦) تركها فؤاد ليتولاها ابنه وولى عهده الملك فاروق ، وتركها أحمد سيف الدين مخلفا ثروة كبيرة لشقيقته الأميرة شويكار ، ودفعت مصر وحدها ثمن استهتار وعبث كل من فؤاد وأحمد سيف الدين لأن الثروة التى دارت حولها الأحداث طوال تلك السنين من عام ١٨٩٨ وحتى عام ١٩٣٦ هى ثروة الوطن المنهوبة والتى كان يتنافس على تبديدها هؤلاء الأمراء وغيرهم من أسرة محمد على ، وأما قضية الأتعاب أو قضية الوثائق كما اشتهرت فقد استغلت للإساءة إلى زعيم مصرى عرف بالاستقامة والنزاهة هو مصطفى النحاس ولكن القضاء برأه ليخرج من تلك القضية أقوى بكثير مما كان قبلها .

أسانيد المقال

أولا : وثائق غير منشورة

وثائق مجلس بلاط الملك

- سنة ١٩٢٤ أرقام ٢/٥، ٣٨/٣٧، ١١٣، ١٣٠ .
- سنة ١٩٢٨ أرقام ٩٩/٦٠/٥، ١٦/٢١١٦، ٩٩/٦/٣، ٩٩/٦/٤.
- سنة ١٩٢٩ أرقام ٧٣/٥، ٩١ .

ثانيا : وثائق منشورة :

- مصر فى القرن العشرين . مختارات من الوثائق السياسية . المجلد الأول ، إشراف وتقديم أ . د . رءوف عباس ، أ . د . محمد صابر عرب ، ٢٠٠٢ ، دارالوثائق القومية ، وحدة البحوث الوثائقية .

ثالثا : مراجع :

- السعيد رزق حجاج : دستور ١٩٢٣ بين الوفد والقصر ، القاهرة ١٩٨٤ .
- عباس حافظ : مصطفى النحاس ، القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٣٦ .
- على شلبى ، مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية فى مصر ، ١٩٨١ .
- عاصم محروس عبد المطلب : صفحة من تاريخ مصر " حزب الشعب " ١٩٨٦ .
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ط٢ ، ١٩٤٩ .
- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ج ٢ ، ط ١٩٩٨ .

ثالثا : صفحات منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات :

www.al-hdhd.net
www.al-eman.com
http.yasser.blogspot.com